# ثقافة العنف والكراهية
## (دراسة تحليلية )

ساجد شرقي محمد
مركز الدراسات الإيرانية/جامعة البصرة

### 1- المقدمة

### 1-1 أهمية البحث

إن وجود المجتمع يقتضي إلى حاجة التنظيم حتى يحقق أهدافه ، وهذا يتطلب اتخاذ قرارات ثم تنفيذها، الأمر الذي يتطلب استخدام القوة حينا أو التهديد بها حينا اخرمن قبل السلطة في الدولة التي ينتمي إليها ، لذا فان الإجبار هو واقعة ملازمة للحياة الاجتماعية الجمعية وعليه فان ظاهرة العنف برزت بقوة ووضوح في حياتنا المعاصرة التي لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن التطورات والمتغيرات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني ، إن تبلور هذه الظاهرة بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز الأحادية القطبية كقوة مهيمنة على العالم انتشرت من خلالها الرؤية الرأسمالية وفكرها بعد تراجع المعسكر الاشتراكي اقتصاديا وعسكريا مما أتاح التفرد بقيادة العالم حيث الهيمنة والنفوذ ، ورافق ذلك تقليص انتشار المد الإسلامي ومد نفوذه الذي يتعارض مع الثقافة التي تتبناها الرأسمالية والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن .

لقد ترتب على ذلك وجود نموذج ثقافي مطروح في البيئة الاجتماعية لبلدان العالم الثالث ينسجم وطبيعة التفكير لتلك الدول التي تمتلك القوة والنفوذ .

إن العنف المتزايد يشكل موضوعه السلطة والذي ينحسر فيها تأثير عاملين هما القوة والثروة ، وهذا خلق بطبيعة الحال نمطا من العلاقات بين المجتمعات على مدى حقب زمنية ، فبعد الحرب العالمية الثانية والتي كان من نتائجها بروز الحرب الباردة بين عملاقين يمتلكان الأدوات الاقتصادية والعسكرية ، ظهرت لنا في الوقت ذاته سوق عالمية مشتركة مثلتها الدول التي يتعاظم فيها العنف في الوقت الراهن (الدول النامية) ، حيث تمتلك أدوات معينة تتفاوت في مرجعيتها الثقافية والسياسية تنضوي ضمنها تيارات العنف والتطرف والإرهاب كما تنضوي تيارات الانفتاح والحداثة في ذات الوقت التي تؤمن بالحوار والعمل السياسي والكدح الاجتماعي والجدل الفكري الأمر الذي جعل حالة الصراع أمر مألوف .

إن هذه الهوة والتباين بين من يمتلك السيطرة على الإنتاج ورؤوس الأموال والتي خضعت لها جميع الطاقات والإمكانيات والتي استولت على مصادر الثروة وبين الطبقات والقوى الاجتماعية الأخرى ولد الصراع والعنف بين الشعوب والذي شهد هذا بروز العنف بأنواعه التي أثرت سلبا على الجانب النفسي لتلك المجتمعات حيث عزز التطرف الشخصي والنوعي ، فالأول يمتلك مقومات نفسية ذاتية ربما تكون عقد اجتماعية أو مفارقة تربوية أو حالة المرض النفسي أو شعورا بالنقص أو الحقد أو الغيرة أو العوز ..الخ ، وهذه تشكل دوافع خاصة لممارسة العنف وعلى مستوياته المختلفة ، أما الثاني فهو مرتبط بطبيعة ردة الفعل تجاه تيارات الإلغاء والتهميش والمحاربة التي تتعرض لها الهوية الثقافية وخصوصا في

العالم الإسلامي ، وهي نتيجـــــــــــة لما اسماه البعض ( الخوف من الإسلام ) وهو ناتج من تبـــاين الثقافات والتصور بان كل صراع يجري يمثل حلقة من حلقات الصدام مع الغرب، وإن الإسلام هو العـــدو الجديد الخطير بدل العدو التقليدي- الاتحاد السوفيتي قبل انهياره.

1-2 مشكلة البحث

لقد أضحى معروفا إن كل ظاهرة سياسية تأخذ أبعادا دولية تنشا من عاملين من المتغيرات هما المتغيـــرات الداخلية والمتغيرات الخارجية ، وهذا ينسحب على ثقافة العنف باعتبارها غير محددة بدولـــة دون أخـــرى فضلا عن أنها ليست قرارا تتخذه دولة معينه وتلزم به المجتمعات ، إنما تمتد جذوره إلـــى تـــاريخ نشـــؤ الدول ، إلا إن المتغير الخارجي لعب دورا هاما في تكريس هذه الثقافة من خلال نفوذ القوه ونفوذ الثـــروة وبالمقابل تلقى ردود أفعال مع من لا يملك هذين المقومين ، ومن هنا تأتي مشكلة البحث المطروح باعتبار إن بلورة العنف مرتبطة بالمتغيرات الداخلية والدولية وبالتالي فان طبيعة التعامـــل تتفاعـــل مـــع معضـــلة أساسية تنشد من وراءها التأقلم مع المجتمع الدولي الذي يرفض العنف ، ومن هنا تبرز تســـاؤلات حـــول مدى تداعيات انتشار ثقافة العنف ومدى تأثيرها في العلاقات المستقبلية سواء علـــى المســـتوى المحلـــي لمكونات الدولة الواحدة أو على المستوى الدولي بما يحقق تجاوز التعقيدات الراهنة والحساسة فـــي هـــذا المجال ، لذا فان التحليل الذي يرد هنا يعتمد على دراسة العوامل ذات الأثر الأكبر في ثقافة العنف وعلـــى السلوك الذي من المفترض اتخاذه إزاء تلك الإشكالية ، وعليه سنعتمد على تحليـــل القـــراءات التاريخيـــة والتحليلية التي تدلنا ونستدل منها لمحاولة وضع الحلول والتوصيات المناسبة.

1-3 فرضية البحث

من اجل فهم طبيعة ثقافة العنف وتحليلها ومحاولة إيجاد البدائل لها نرى ضرورة الارتكاز على فرضـــية تشكل محورا أساسيا لبحثنا مفادها (إن ثقافة العنف في المجتمعات الإنسانية مهما تعددت لا يمكن أن تتعدى في كونها خرق متعمد للمبادئ والنظم الإنسانية وبالتالي ضرورة التخلي عنها كونها لا تنســـجم وطبيعـــة الثقافات الرفيعة)

1-4 هيكلية البحث

تضمن هذا البحث عدد من الفقرات : الفقرة الأولى تناولت المقدمة ، أما الفقرة الثانية فتنصرف إلى تعريف العنف وماهيته والعوامل التي تدفع إلى العنف وما هو اثر البنية الاجتماعية وتقاليد المجتمع فـــي ثقافـــة العنف ، وجاءت الفقرة الثالثة لتبين لنا الأشكال التي يمكن أن يتخذها العنف مسلطا الضوء على اتجاهين من العنف هما عنف السلطة باتجاه المجتمع والعكس أيضا(عنف المجتمع افرادا وجماعات تجاه الســـلطة ) مبينا الأسباب على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، أما الفقرة الرابعة فتضمنت النتـــائج و التوصيات .

2- ماهية العنف وعوامله

التعريف بالعنف

ن المعلوم أن العنف يقوم به الأفراد والدولة على حد سواء ، فهو قد يقع من جانب أفراد المجتمـــع وقـــد تقوم به الدولة في تعاملها مع مواطنيها أو مع الجماعات التي تمارس مختلف النشاطات فـــي المجتمـــع ،

هذا في طبيعة الحال يحدث في حال عجزت الأطراف المختلفة في الإقناع بتغير السلوك واستنفاذ كل الطرق السلمية ، ومهما كان تقييم أعمال العنف يظل مسألة نسبية ويتوقف على الجهة التي تقوم بالتقييم ، وغالبا ما يقيم العنف من منطلقين هما الولاء والشرعية (1) لعل السبب في هذا هو الصلة الوثيقة بالتقاليد أو الأيديولوجيات السائدة في هذا البلد أو ذاك ونظرتها إلى استخدام العنف كوسيلة في العمل السياسي ، حيث نجد في دول معينة قوات عسكرية واسعة وكبيرة لكنها لا تقوم بالانقلابات العسكرية كما هو في البلدان الديمقراطية وبعض بلدان الدول النامية في الوقت الراهن ، وفي بلدان أخرى نجد أن السكان تمتلك أسلحة على نطاق واسع ومع ذلك لا تحدث اغتيالات سياسية ، في حين يحدث العكس في بلدان أخرى ، وبالمقابل فأن اللجوء إلى الاغتيال وأعمال الإرهاب على نطاق واسع الانتشار قد ينشأ عن أيدلوجية معينه تجيد أسلوب العنف في العمل السياسي كما هو الحال مع (القاعدة) في شتى أنحاء العالم ، وبطبيعة الحال إن جميع هذه التشكيلات تتبنى تنظيرات للعنف وتواجه عنف الدولة بعنف مضاد وتعمل في الظلام بل وتعتبر نشاطها مشروع لأنها تسعى إلى تقويض النظام الاجتماعي الذي تدينه كونه لا آنساني وقائم على الاستلاب حسب مفهومها (2) ، والواقع أن أعمال العنف لا يمكن أن تنفصل عن طبيعة الظروف في المجتمعات التي تحدث فيها لذلك لا يمكن أن تؤخذ مستقلة بذاتها وتقارن بين الدول المختلفة ( .. إن العصيان في المدن والانقلابات العسكرية ومؤتمرات الجمعيات الثورية ، والثورات المضادة المدعومة داخليا هي جميعا أمثلة على التمرد أو الثورة ، وتتسم كلها بقبول بعض أفراد المجتمع بالعنف لغرض دفع المجتمع نحو التطور ، ولكن على أي حال من الأحوال إن مقارنة هذه الأحداث بناءا على أشكالها الاجتماعية وليس غيرها ) (3)

ووفقا لذلك فان الحكومات تسعى إلى تحريم أعمال العنف وأول خطوة تقوم بها في هذا الشأن أن تجعل كل أعمال العنف التي يقوم بها الأفراد والجماعات هي غير قانونية لكي تحفظ لنفسها احتكار وسائل العنف الكبرى في المجتمع ، وعليه فان العنف لا يقتصر على الأفراد والجماعات وإنما تستخدمه الدول أيضا وتمارس القوة بأجهزتها وهيئاتها المختلفة .

وهنا لابد من أن نفرق بين القوة والعنف فهما ليسا مفهومين مترادفين ، فالعنف يختلط بأنماط كثيرة من السلوكيات في المجتمع التي تتباين فيما بينها من ناحية شدتها أم من ناحية الأشكال التي تتخذها ( كالقتل ، والتمرد ....الخ ) وعليه فان آثار العنف قد تتنوع من درجة معينة من التوتر الشخصي إلى فعالية جماعات كبيرة من الشغب وكذلك إلى اللااستقرار السياسي بل وتدمير النظام القائم تدميرا كاملا (4)

أما القوة فهي ترتبط بالسلطة حيث تستخدمها بطريقة شرعية وضمن نظام اجتماعي معين وعليه فان السلطة والعنف متعارضان حيث يسود احدهما بصورة مطلقة فان الآخر يختفي عن الوجود ويظهر العنف عندما تكون السلطة واقعة في مأزق (5)

إن العنف الذي يوجه إلى النظام من المحتمل جدا أن يؤدي إلى تصعيد العنف في المجتمع وليس إلى إجراء تغيرات أساسية في البنية الاجتماعية ، ولذلك فان الحكومة مطالبة بتبرير العنف التي تقوم بها بنفس الصيغة التي يطالب بها تبرير أعمال العنف التي توجه ضدها وكلما كانت الحكومة ذات شرعية محددة بمعنى لا يؤيدها الاغلبية من أفراد الشعب كلما كانت أكثر ميلا إلى استخدام العنف .

**2-2 العوامل التي تدفع إلى العنف**

بالرغم من التقدم الهائل في شتى مناحي المعرفة والعلوم، إلا انه لا تبدو البشرية قد تعلمت بعد من نتائج ما أحدثته النزاعات والحروب على البشر، فلا تزال تنتهك حقوق وكرامة الإنسان بشكل واسع وان بنسب متفاوتة ولعل هذا متأتي من عوامل ذاتية وموضوعية تتميز بها الطبيعة البشرية ، من هنا يمكن معرفة العوامل الحقيقية التي تدفع إلى العنف بعد تناولها وفقا لطبيعة البنية الاجتماعية ، والاستلاب السياسي الذي يمارس على الشعوب ، وتقاليد المجتمع.

**2-2 -1 البنية الاجتماعية**

إن المجتمعات التي استطاعت أن تحقق مستوى عال من التلاحم والاندماج بين عناصرها يرجع بطبيعته إلى تسوية التناقضات القائمة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة والتي استطاعت أن تتوصل إلى تحقيق مستوى معين من الاستقرار ، أما المجتمعات التي عجزت عن التحكم في الصراعات القائمة فيها فقد غدا العنف فيها وسيلة شائعة في العمل السياسي ، ومن هنا نفهم مدى امتزاج البنية التكوينية للمجتمع سواء على المستوى الرسمي أم على المستوى الشعبي مع هكذا حالة ، ويلاحظ هنا بشكل واضح في النظم السياسية ذات الشرعية المحدودة ان معارضة المجتمع لها تنصب على أساس الحكم ذاته وبالتالي لا يمكن التوفيق بين الحكم والمعارضة بصيغ توفيقية لان وجهات النظر تختلف اختلاف جذريا بين الأطراف المتصارعة حول من له حق الحكم وما هي أهداف الحكم أساسا (6)

وبناءا على ذلك يمكن القول إن الصراع منبعث في سياق حركة المجتمع ، وان القيادة المؤهلة تقودها حركة المجتمع والتي على أساسها تمارس السلطة حيث تأخذ شكلها الطبيعي الذي ينسجم والشعب ومن ثم تتطور حتى تصل إلى وضع تصبح لها (السلطة) قاعدة عريضة وفي هذه الحالة يتراجع العنف وتتراجع المسببات الداعية له ، إلا أن مجتمعات بلدان العالم الثالث (الدول النامية ) يتعذر تحقيق ذلك لا سباب عديدة تعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة تكوين المجتمع الأمر الذي يدفع إلى استخدام العنف من خلالها على عكس دول العالم المتقدم التي مرت بتطورات اجتماعية جذرية على مر العصور المتعاقبة ، وعلى هذا الأساس يمكن الركون إلى حقيقة مفادها أن العنف من ناحية مقداره وطبيعته يعتبر مؤشرا على قيمة المجتمع وعلى قدرته على النمو والتطور ومدى استجابة المجتمع لذلك .

**2-2-2 الاستلاب السياسي**

إن شعور الفرد بالغربة إزاء السياسة الحكومية في مجتمعه فضلا عن الميل نحو التفكير بان الحكومة والسياسة للأمة تداران من قبل الآخرين ولمصلحة الآخرين وفقا للقواعد غير العادلة ، هذا يعني هناك استلاب سياسي يمارس على هؤلاء الأفراد أو الجماعات ، وعليه نجد أعمال العنف في المجتمعات التي يعاني فيها أفراد كثيرون بسبب الشعور بالاستلاب أو الإحباط بأنواعهما المختلفة حيث التغريب على هذا النحو يعزل الفرد عن باقي المجتمع لأنه يشعر بعدم انتمائه إليه لأسباب لا دخل لإرادته فيها وإنما فرضت

عليه ظروف قاهرة اجتماعية اقتصادية ونفسية وسياسية (7) ومع انه يبقى من الناحية الشكلية مرتبط بالمجتمع ويخضع إلى قواعده إلا انه عمليا ونفسيا لا يستطيع أن يشارك في الحياة العامة لأنها تتجاوزه بحكم طابع القهر والتعسف المندمج في البنية الاجتماعية الذي تسيره القوى الكبرى المسيطرة في المجتمع وبخاصة القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عندما تكون ظاهرة الاستلاب منتشرة على نطاق واسع في المجتمع في الوقت الذي لا يتمتع فيه النظام السياسي القائم إلا بشرعية محدودة فان أشكالا مختلفة من أعمال العداء المغلف بالعنف يمكن أن تحدث ضد النظام الاجتماعي بصورة عامة والنظام السياسي بصورة خاصة (8)

ومع ذلك فان ظاهرة الاستلاب لا تولد ردود فعل عنيفة دائما ،فقد تدفع إلى اتجاهات رافضة سلبية كما هو الحال في حركات بعض الشباب التي تنسلخ عن المجتمع لكي تنخرط في تجمعات تتعاطى مع السلوكيات المنحرفة والتي نشاهدها تبرز من مكان إلى آخر . ولعل الإحباط والحرمان والتفتت تشكل الدعامة الأساسية للعنف حيث يشكل نزعة عدوانية مدمرة ضد مصدر الإحباط ( فالشخص الذي يعاق وهو يحاول أن يصل إلى هدف معين قد ينتابه العنف ، واحتمالا قد يبادر إلى ضرب مصدر الإحباط ، وفي الحياة الاجتماعية يضع الناس قيما لأشياء كثيرة ، كالثروة ، والمركز الاجتماعي ،والسلطة ، والأمن ، والمساواة والحرية ، والأمة وغيرها ، وعندما لا يستطيعون تحقيق هذه القيم أو عندما يعني تحقيق قيمة ما فسيرون قيمة أخرى ، فعندئذ يحدث التذمر والغضب وفي اغلب الأحيان العنف ، والاصطلاح الشائع في هذا الشأن هو ( الحرمان النسبي ) الذي يمكن تعريفه بكونه التوتر الذي يتطور من التعارض بين ما ينبغي وبين ما هو قائم لإشباع القيمة الجمعية ، فالأول يشير إلى ظروف الحياة التي يتوصل الأفراد إلى الاعتقاد بأنهم مؤهلين لنيلها ، والثاني يشير إلى تصوراتهم عما هو ممكن ) (9)

ومن المفيد هنا أن نشير إلى الأشكال التي يتخذها الحرمان والذي يؤدي إلى توليد أعمال العنف :-

*الحرمان المتعلق بالطموح :- عندما يزداد طموح الأفراد والجماعات في الوقت الذي تبقى قدراتهم على تحقيقها ثابتة ، وهذا النوع من الحرمان يصاحبه ثورات الآمال المتزايدة ، وهذا ما يحدث في وقتنا الراهن

*الحرمان بالتناقص :- وينشأ عن تدهور قيمة الأوضاع التي يعيشها الأفراد والجماعات في حين تبقى طموحاتهم ثابتة ويبعث فقدان أو تناقص القيمة التي كان يمتلكها الفرد أو الجماعة إلى إثارة الشعور بالإحباط والغضب ومثال ذلك أن يفقد الأفراد حقوقا كانوا يمتلكونها أو تتضاءل قيمة دخولهم الثابتة خلال فترة التضخم (10)

*الحرمان التدريجي :- أي الحرمان الذي يتعرض له أولئك الذين كانوا يكسبون خلال وقت قصير أو طويل ثم يجدون إن كسبهم لم يستمر مع إنهم كانوا يقدرون على أساس تجاربهم السابقة انه سوف يظل متواصلا (11)

3-2-2 تقاليد المجتمع

إن التقليد المتوالي للمجتمع وممارسته قد يسبب العنف لاسيما وان الأشخاص الذين يتبنون أيديولوجية معينة ربما يتبنونها على أساس استخدام العنف كوسيلة للعمل السياسي ، لان المجتمعات تختلف من حيث شدة العنف وتختلف في أشكالها ، فالأقل تطور تنضوي على الزيادة في العنف في حين تتضاءل في المجتمعات المتقدمة ، من هنا يمكن القول أن التطور الحقيقي للمجتمع هو الذي ينمو ويتجه نحو الإقلال من فرض استخدام العنف وفي المدى البعيد القضاء عليه من خلال استئصال الأسباب التي تدفع إلى اندفاع أعمال العنف سواء على صعيد الأفراد والجماعات أم على صعيد العنف المؤسس الذي تقوم به أجهزة الدولة ذلك لان اشد أنواع العنف هو ذلك الذي يصاحب الصراع على السلطة .

3- أشكال العنف وأسبابه

أشكال العنف

من المعلوم إن العنف يتخذ أشكالا متعددة حسب المصدر الذي تنبعث منه ، ولا تقتصر ممارسته على الأفراد والجماعات بل من الممكن أن تمارسه الدولة بصورة منتظمة يسمى (العنف المؤسس) الذي تستطيع أن تتخذه على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي ، وهنا تتركز دراستنا في هذا الحقل حول آلية استخدام العنف وشكله والجوانب المحيطة به .

3-1-1 العنف الذي تمارسه الدولة

إن سياسة العنف التي تطبقها نظم المجتمع تكون باتجاهين ، اتجاه على الصعيد الوطني والآخر على الصعيد الدولي ، فبقدر ما يتعلق الأمر بالجانب الأول فان الدولة تمارسه في ظل النظم الاستبدادية والنظم الدكتاتورية ، حيث يهدف إلى التمسك بالسلطة بوجه معارضة شعبية عامة أو انه يكرس السلطة لمصلحة طبقة اجتماعية على حساب طبقة أخرى (12)

إن العنف كان دائما مقرونا بالدولة منذ نشوءها حتى الوقت الحاضر ، و استخدام العنف بين الدول هو نسبي ومشروط بعوامل كثيرة حضارية واجتماعية وسياسية على اعتبار أن الدولة وجدت لغرض التخلص من الفوضى كما ذهب إليه هوبز (13) ، وذهب (ماركس ) إلى أن الدولة ما هي إلا أداة قمع بيد الطبقة الحاكمة المسطرة في المجتمع (14) ، ولعل هذا تفسير يقودنا إلى التساؤل حول العلاقة بين العنف والدولة ؟ هناك اتجاهان في تحليل هذه الظاهرة حيث يؤكد الاتجاه الأول على أن السياسة تنصب على الاستحواذ على السلطة وعلى كيفية توزيعها وعليه فان الحد الأقصى للسلطة هو العنف (( إن كل سياسة هي كفاح من اجل السلطة والشكل النهائي للسلطة هو العنف .. وحكم الأفراد للأفراد قائم على وسائل العنف الشرعي ،أو المتذرع بكونه شرعي )) (15)

ولكن يبقى جانبان للسلطة الجانب الفعلي الظاهر الذي يمكن تسميته بـ (السلطة الرسمية) والجانب الخفي منها الذي يمكن تسميته ( السلطة الفعلية) أي القوة الحقيقية التي تسيير الحياة العامة وعليه فان جميع النشاطات التي تدور حول السلطة تأخذ طابع الصراع مقرونة دائما بالعنف بأشكاله المتنوعة ، وفي بعض الأحيان يصبح سلاحا من السهل استخدامه إلا انه يبدو وكأنه يحمل حلا جذريا بالقضاء على الطرف الآخر الذي يقف عقبة أمام المصالح والطموحات .

أما فيما يتعلق بالعنف على الصعيد الدولي فان نشوء وتطور الدولة كان مقرونا بالحروب سواء من اجل الغزو أو ضم مدن أو دول أخرى والاستيلاء على المستعمرات أم دفاعا عن حقها الشرعي في الوجود والمحافظة على سيادتها ومصالحها .

إن مفهوم العنف الدولي يقوم على أساس فكرة إجبار الخصم وذلك باستخدام وسائل ملائمة ويهدف إحداث تأثير مسيطر أو بالعكس (16) ، وان استخدام القوة المسلحة لم يكن الشكل الوحيد للعنف الدولي إنما يأخذ أشكالا متعددة ويمكن التميز بين هذه الأشكال وفقا إلى وسائل الإجبار التي تستخدمها ،كالعنف المادي والعنف النفسي فالعنف المسلح (المادي ) تدافع الدولة عن حقها الطبيعي في الوجود وعليه فإنها تكرس كل ما لديها من قوة لأجل حفظ استقلالها ، ومن هنا فان مجال العنف يشتد ويتجاوز المجال العسكري كونه يمتد إلى المنشآت المدنية والاقتصادية ولا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بين الحرب وطبيعة النظام السياسي وحسب مقولة كلاوز فيتز المعروفة في هذا الشأن ( إن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى ) ، فعندما يصل العامل السياسي إلى طريق مسدود يبدأ اللجوء إلى الصراع المسلح ( أي العنف المادي ) ، وهنا يتوقف حجم الحرب ومدتها على الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كأن تكون حربا شاملة أو حربا محدودة ولعل الحرب الأمريكية على ما يسمى (الإرهاب) واحتلال افغانستان والعراق والتلويح باستخدام العنف المسلح إزاء دول أخرى ( المارقة ) ما هي إلا نموذج لتعزيز هذا الاتجاه . من جانب أخر وفي ظل هكذا وضع نجد هناك تباين كبير في المستويات الاقتصادية بين الدول التي تستخدم العنف وخاصة الدول المتقدمة وبين الدول النامية وهذا بطبيعة الحال يعزز من حالة التبعية بسبب لجوء البلدان النامية إلى طلب المساعدات الخارجية الأمر الذي يرتب ديون ناهضة تعجز اغلب الأحيان الدول المدينة إيفاءها في مواعيدها المقررة الأمر الذي يسبب عنف على نطاق عالمي يفوق دون شك أشكال العنف الأخرى (17) ، ذلك لان كل مساعدة تقدم تسعى من وراءها الدول إلى واقع استراتيجي ذات أهداف غالبا ما تكون بعيدة عن الإنماء

إن هذا التباين يجعل الدول المتقدمة تستغل ضعف البلدان النامية فتقدم لها بعض ما تطلبه من مساعدات اقتصادية مقابل نوع من التنازلات الإستراتيجية أو السياسية (ما في شك انه لا يمكن مطالبة أي بلد مصنع بان يتحول إلى مؤسسة خيرية إلا إن السيطرة الواقعية للبلدان الغنية التي غالبا ما تجد تبريرا لها في شريعة الأقوى ..) (18)

من هنا نفهم إن أشكال الصراع على المستوى الدولي وفي جميع الحالات لا يمكن تفاديها في الوضع الحالي للمجتمع الدولي التي تقترن بصراع أيديولوجي مكونة عنف دولي لا ينقص عن تفاقم العنف النفسي التي تسيطر على أدواته الدول الكبرى من خلال تحكمها في الشكل والمضمون ، وعليه فان الحرب النفسية ما هي إلا شكل آخر من أشكال العنف الدولي وقد تكون ظاهرة في أوقات وخفية في أوقات أخرى

**3-1-2 العنف الشعبي**

إن التصنيفات التي وضعت لأشكال العنف الشعبي عديدة يصعب حصرها وربما هذا متأتي من تعدد العناصر التي تنطوي عليها ظاهرة العنف (19) ، وهنا يمكن تناول العنف الشعبي باتجاهين هما العنف الذي يقوم به الأفراد والجماعات والآخر العنف الذي يقوم على أساس التعصب الديني.

**3-1-2-1 العنف الذي يقوم به الأفراد والجماعات**

قد يقوم الأفراد والجماعات بأعمال عنف بشكل منظم أو غير منظم سعيا وراء تحقيق أهداف سياسية وقد تتخذ أشكالا متعددة كالاضطرابات أو العنف بسبب التآمر أو عنف تمارسه جماعات الضغط ، ففيما يتعلق الاضطرابات فغالبا ما تندلع ونتج عنها نوع من أعمال العنف الذي يفتقر إلى التنظيم والتخطيط ن إذ يقع بصورة عفوية تقريبا وربما يضحى أحيانا بتأييد ومساهمة شعبية على نطاق واسع (كأعمال الشغب والتمرد ..الخ) ، إن هذا النوع عادة ما يصاحبه حالات حرمان شديدة نسبيا لدى شريحة واسعة من الجماهير التي غالبا ما تفتقر إلى الأحزاب السياسية التي تعبر عنها والتي يصعب عليها الوصول إلى دوائر الدولة لهذا نلاحظها غير منظمة (20) .

وقد يتخذ العنف وفقا لما يقوم به الأفراد أو الجماعات على شكل تآمر يكون منظم بدرجة عالية ويسهم في عدد محدد من الأفراد سواء كانوا عسكريين أم مدنيين وأحيانا يأخذ صيغ متعددة كصيغة الإرهاب أو صيغة اغتيالات سياسية منظمة أو يحدث التآمر بين العناصر الحاكمة بعضهم ضد البعض ، ولعل ما تبرر هذه الجماعات وفقا لأهدافهم التي تركز على عزل الفئة الحاكمة من خلال تفكك أنظمتها بالقوة وبالتالي ضعفها بحيث تجعلها عاجزة عن اتخاذ أي قرار أو إجراءات معينة ، وهذا ما نلاحظه متفاقما في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار ، إلا إن هذا النوع من العنف حتى وان استطاع بإزالة النخبة السياسية فالبديل لها لا يمكن أن يؤدي إلى تغيير الحياة العامة (21)

إن ابتعاد التأييد الشعبي لهذا النوع من العنف (التآمر) يفقده القاعدة التي يرتكز عليها ، لهذا من السهولة استئصاله ، وفي حالة عدم أمكانية تحقيق ذلك بمعنى انه ينجح في استفزاز السلطات هنا يؤدي بطبيعة الحال إلى عنف مضاد ربما يساعده على الإقناع بان المعارضة الفعالة للنظام القائم يمكنها أن تنجح (22)

ولا يغيب عن البال إن التآمر غالبا ما يؤقت مع الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد وضعف فيها السلطة (كالأزمات الاقتصادية والاجتماعية والحروب الخاسرة وضعف التنظيم السياسي ..الخ ).

أما فيما يتعلق الأمر بجماعات الضغط أي الأشخاص التي ترتبط فيما بينهم بعلاقات اجتماعية خاصة ومصالح مشتركة تفرض على أعضاءها نمطا من السلوك الجماعي ، هؤلاء يدافعون بالوسائل المتيسرة لديهم وقد تكون علنية أو سرية و يسعون إلى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم أو أهدافهم المشتركة ، وهذا التجمع أما أن يكون ذات طابع مهني أو ديني أو ثقافي أو مالي أو إداري .. الخ والميزة المشتركة من كل هذه الأنواع من جماعات الضغط هي نشاطها الموجه دائما إلى تحقيق مصلحة ضيقة ولا تحمل معنى (المصلحة العامة ) ، لهذا قد يأخذ العنف في مثل هذه الحالة حرب داخلية ، بمعنى العنف السياسي المنظم الذي تصبحه مساهمة شعبيه واسعة موجهة إلى قلب

نظام الحكم أو تفكيك الدولة وهذا متأتي طبعا من الحرمان من العديد من شروط الوجود الاجتماعي ، أو أن تكون كفاحا مسلحا ضد احتلال أجنبي ، وقد يتحول إلى حرب أهلية فيما إذا توفر دعم خارجي .

3-1-2-2 عنف التعصب الديني

من الحقائق المعروفة أن حالات أعمال العنف الديني ليست ظاهرة جديدة أما يرجع تاريخها إلى قرون حيث صعود النزعة القومية في أوربا المرافقة لها والتي أدت إلى الاضطهاد ، وما يحصل اليوم وخصوصا في عالم ما بعد الحرب الباردة ما هي إلا إعادة تشريع مماثل ليأخذ الدين نصيبا من موجة العنف وخصوصا إن هذه الأشكال من التطرف كثيرا ما تنشا مع الهيئات غير الحكومية وفي بعض الأحيان تسعى إلى استخدام السياسة من اجل فرض السيطرة على المجتمع ، لهذا فان ظاهرة العنف والتطرف الديني ترتب مع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

أسباب العنف

إن ظاهرة العنف والإرهاب برزت بقوة وبوضوح في حياتنا المعاصرة ، ولعل المنطلقات والدوافع كثيرا ما تناولها الكتاب والباحثون والمتخصصون ، وبقدر هذا التعدد تعددت أسباب العنف ولأجل تحليل هذه الظاهرة وفقا لما تقدم نتناول دوافع العنف على المستوين السياسي و الاقتصادي – الاجتماعي.

3-2-1 العنف على المستوى السياسي

بعد انتهاء الحرب الباردة برزت الأحادية القطبية وانتشرت الرؤية الرأسمالية التي سعت إلى التفرد بقيادة العالم ونشطت في ظل هذه المتغيرات نزعة العولمة في الوقت الذي تكتل به العالم الغربي حولها ، كل هذه المتغيرات ارتبطت بمعدلات العنف في العالم الأمر الذي أدى إلى انتهاج سياسة جديدة إزاء العالم الثالث أو الدول النامية وخصوصا الشرق الأوسط منها والتي من أهم معالمها تقليص المد لما يسمى (الإرهاب ) وإعلان الحرب العالمية عليه ، وبطبيعة الحال هذا الأمر انعكس سلبا على الأوضاع الداخلية لتلك البلدان وأضحت العلاقة بين الحاكم والمحكوم فيها هشة وصار (استلاب السياسي) مظهرا ميز طبيعة هذه العلاقة ، لذا فأن هذه النزعة ولدت عناء تجاه السلطة التي تفرض ثقافة محددة على المجتمع ، ومن هنا فان المتغير الدولي الجديد لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن الاتجاه الفكري التي كرستها مقولات مثل (نهاية التاريخ ) لفوكوياما ومقولة (صدام الحضارات ) لصاموئيل هنتنغتن ، (والتاريخانية) لـ الكار بوبر ، ومقولة القرية الصغيرة وغيرها ، إن هكذا أطروحات ما هي إلا نموذج ثقافي يتناغم وطبيعة التفكير للعالم الرأسمالي الذي هيمن على العالم في وقتنا الراهن وفي نفس الوقت اصطدم مع رؤية العوالم الأخرى ( العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي ) مما سبب هذا التصادم الجنوح إلى العنف والكراهية والمواجهة وخصوصا مع العالم الإسلامي الذي اعتقد أن هذه المتغيرات تهدف إلى طمس هويته الثقافية والفكرية والعقائدية وفرض بدلا عنها ثقافات يراها لا تنسجم مع عادات وتقاليد مجتمعاته.

3-2-2 العنف على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

إن القوى المتصارعة التي تطمح للسيطرة على العالم أو التأثير به ، والمعركة المتزايدة التي تشكل موضوع تحول السلطة ينحسر فيها تأثير عاملين هما عامل القوة وعامل المال ليبرز عامل ثالث مهم ينتج المال والقوة وليس العكس وهو ( عامل المعرفة) لعل هذا يتضح من مقولة الفن توفلر صاحب كتاب (صدمة المستقبل ) حيث قال : (في عشرات السنين القادمة سنشهد صراعا ضخما من أجل السلطة بين أنصار النزعة العالمية وبين المدافعين عن السيادة الوطنية وهو نزاع سيكون موضوعه طبيعة المؤسسات الجديدة المكلفة بتنظيم عمل الأسواق العالمية لرؤوس الأموال ، ولكن لن يكون هذا إلا وجها من وجوه المجابهة بين النظام الصناعي المشرف على الموت وبين النظام الاقتصادي الجديد لخلق الثروة الذي هو قيد النشؤ ) (23)

ومن هنا يمكن الإدراك إن هكذا وضع يخلق نمطا من الحياة الاجتماعية تنعكس سلبا لدول وشعوب العالم الثالث (الدول النامية ) كون الدول ذات القدرة والكفاءة التي تجلت في الدولتين العملاقين أثناء الحرب الباردة والدول المتطورة صناعيا وعسكريا واقتصاديا بعد الحرب الباردة التي برزت منها كتلة أوربية أو سوق عالمية مشتركة ، هذا الدور برزت ذات كل حسب حاجتها وقدرتها في حين بقيت الدول النامية تتفاوت في مرجعيتها الثقافية والسياسية فانطوت فيها تيارات العنف والتطرف وعيا منها بان هذه الأدوات أنجع في الحل وأعمق في الطرح والتناول وأكثر تأثير في عالم اليوم ، ومن هنا خلقت تيارات متصارعة داخل هذه الدول أخذت طابع الصراع والعنف باتجاهين الأول هو العنف بدافع العامل النفسي الشخصي الذي تولد نتيجة الإحباط والاستلاب السياسي إضافة إلى عامل البنية الاجتماعية وتقاليد المجتمع التي اشرنا لها سابقا في هذه الدراسة ، كل هذه العوامل شكلت دافعا لممارسة العنف بمستويات مختلفة ولعل هذا ما يفسر ( تفجير النفس بحزام ناسف) هنا أو هناك ، أما العامل الآخر هو العامل النفسي النوعي والتي يرتبط بطبيعة ردة الفعل تجاه الإلغاء والتهميش الذي ولد هو الآخر خوفا باتجاهين هما الخوف من معتنقي تلك الثقافات والأيديولوجيات ( الإسلام كمثال) الذي يصور بأنه يمثل حلقة الصراع مع الغرب ، والآخر هو مشكلة الهوية الثقافية الذي تراجع بسبب التقصير بتعريفها إزاء الطرف الأول بشكل علمي أكاديمي منهجي مدروس ومعاصر ذلك أدى إلى التباين في الإدراك ومن ثم تعزيز الصراع وانتشار ثقافة العنف المتناقضة مع متطلبات النهضة المعاصرة.

نتائج وتوصيات البحث

نتائج البحث

لقد انصرف هذا البحث إلى محاولة البرهنة على فرضية مفادها إن ثقافة العنف في المجتمعات الأنسانية مهما تعددت لا يمكن أن تتعدى في كونها خرق متعمد للمبادئ والقييم الإنسانية مهما كانت المبررات التي يرتكز عليها وبالتالي ضرورة التخلي عنها كونها لا تنسجم وطبيعة الثقافات الرفيعة وذلك انطلاقا من منهجية تحليل الوقائع والأحداث وصولا إلى الأسباب الكامنة لها ، لذا فان الصراعات في مجتمع تكون بين الأفراد والجماعات وبين الدولة وكذلك بين الأمم بسبب خلافات الرأي وتصادم المصالح بناءا على نظرية

(الاطرووحة والأطروحة المضادة ) فبرغم أن الصراعات تساعد على النهوض الفكري والحضاري والمادي إلا أن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والقهر هي من الأسباب الأساسية للصراعات في المجتمع البشري ، وشكلت مصدرا دائما للاستياء وبدلا من حل هذا الصراع بادرت إلى قمعها .

ولعل التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع البشري هو التناقض الحاد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة التي عززتها الحروب والنزاعات على الرغم من التقدم الهائل في شتى مناحي العلوم والمعرفة ، إلا أن انتهاك حقوق وكرامة الإنسان لا تزال تنتشر في معظم العالم وان بنسب متفاوتة بالرغم من أنشار قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد إلا أن التحدي الذي يتعرض له العالم يتلخص في قدرته على التكييف مع المستجدات والمتغيرات الدولية ، ومع أن ظاهرة العنف ليست حديثة إنما حيث يعود تاريخها إلى تاريخ المجتمع الإنساني كما تناوله هذا البحث ، إلا أن الظاهرة تتنافى والفطرة السليمة وطبيعة التكوين البشري ، فالعنف ما هو إلا استثناء والذي لا يلجأ إليه إلا العاجزون عن التعبير بالوسائل الطبيعية السليمة وعلى الضد من العنف وانتشاره يعمل الجانب الآخر الذي يشيع ثقافة نبذ العنف كونها جزء من التربية بمعناها الأوسع ، وعليه فان التعليم هو اللبنة الأولى التي تنطلق منها المجتمعات لبناء ثقافة الحوار والتسامح على اعتبار إن مبدأ اللاعنف التي هي وسيلة المتعلم تمثل القوة التي يمكن أن يتمتع بها الجميع بنفس القدر سواء الأغنياء أو الفقراء أو الضعفاء أو الأقوياء ، ولعل ما نحتاج له في الوقت الراهن لمعالجة هذه الظاهرة هو فهم الظاهرة والمتعلقات التي تحيط بها وكذلك معرفة الأسباب وصولا إلى وضع الحلول لها ، وهذا لا يمكن أن يحصل إلا بوجود التعلم والمعرفة التي لا تنتهي بالإدانة فحسب إنما وضع مشروع متكامل يعالج هذه الظاهرة من الجذور وينهي الموجبات التي تدفع إلى تبني خيار العنف وتمده بأسباب الحياة حيث أن هذه المسؤولية لا تقع فقط على عاتق الدولة أو الحركات الدينية المتطرفة إنما تقع على عموم المجتمع ، فضلا عن توحيد المواقف .

نحن نعتقد أن عجز المفكرين والباحثين والمخططين الاستراتيجيين في تقديم مشروع يتناغم ومعطيات العصر أدى ذلك إلى المواجهة والانكفاء وعدم الأخذ بأسباب التفوق المعرفي ، وهذا بطبيعة الحال ينطبق على إستراتيجيات الدول حيث تشابك المصالح والصراع أدى إلى بزوغ أزمات إقليمية ودولية ساهم في هدم الثقافة وتراجع التنمية البشرية والثقافية مما برزت ظاهرة العنف والإرهاب تغذيها سياسات الهيمنة التي تثير الغضب والنقمة وتدفع إلى اللجوء للفكر المتطرف ومن ثم ممارسة العنف لمواجهتها ، ولعل ملاحظة صعود الخط البياني للتطرف الديني على سبيل المثال في العالم ومنطقة الشرق الأوسط أن يلاحظ العلاقة القائمة بين سياسات الهيمنة في المنطقة ومصادر العنف المتصاعدة .

لقد رافقت هذه السياسات تغيرات اقتصادية واجتماعية وقد شملت هذه التغيرات الثروات النفطية والسياسات الاقتصادية التي انتقلت من سيطرة الدول إلى سيطرة السوق ، وسياسات أخرى تعليمية وإعلامية مما أدى ذلك إلى معاناة شرائح المجتمع بفعل التضخم المستمر والتي عجزت هذه الطبقات أن تتكيف مع القيم بفعل تفشي البطالة وبفعل الفوارق الطبقية الحادة القائمة بينهم وبين الطبقات الغنية جدا المستفيدة من الانفتاح ، لهذا نجد أن الأرض الرخوة باتت جاهزة لنمو العنف بأنواعه سواء المؤسسي الذي تقوده الدول أو على الصعيد الشعب أو على مستوى التطرف الديني .

التوصيات

*الإصلاح السياسي الحقيقي المتكامل لإنهاء ظاهرة العنف والتطرف بأنواعه وخصوصا في مجتمعات البلدان النامية فلا استقرار دون هذا الإصلاح كونه (الإصلاح) يفسح المجال أمام الجانب القانوني والسياسي لكل القوى لكي تشارك في إدارة الشأن العام وصنع القرارات مما يترك أثار ايجابية في تراجع العنف .

* تأسيس حياة ثقافية قوامها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتسامح والاعتراف بالأخر وإشراك الجميع في قضايا الشأن العام.

* إصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتأسيس المشروعات التنموية التي تهم الشرائح الضعيفة في المجتمع ، لان الحرمان بكل مستوياته يسهم في إنتاج ظاهرة العنف .

*محاولة دمج وتطوير الحركات الدينية بمشروع الديمقراطية والتجدد السياسي لتكون شريكة فعلية في القضايا المستقبلية للوطن .

*توفير إمكانية حقيقية للفهم والتفاهم المتبادل من خلال الحوار المباشر بين المختلفين أينما وجدوا.، وتفعيل المؤتمرات والندوات وتداول الرأي والخبرة .

* دعم البرامج التي تتيح للعلماء والمفكرين التفاعل الايجابي مع الشرائح المختلفة.

* بث الوعي والانفتاح من خلال حث وسائل الإعلام وربطها بالقيم الإنسانية وإدانة الإرهاب ومحاولة الوصول إلى تعريف محدد للإرهاب يتبناه المجتمع الدولي .

* فتح باب الحوار بين الحضارات والثقافات لنشر روح التعاون والمشاركة .

*تبني روح التسامح والمصالحة بين الشعوب

المصادر والمراجع

جورج قرم ، المسالة الدينية في القرن الحادي والعشرين (دراسة نقدية) ، ترجمة خليل احمد خليل ، دار الفارابي ، بيروت، 2002 ، ص92 الأزمنة العربية ، العدد281– 1 نوفمبر 2004 في http://www.alazmina.info/issue281/01.html:

الصراع والعنف والتعليم في: www.mkgandhi.org/nonviolence/Satyabrata.htm - 15 k

رفيق حبيب، الاحتجاج الديني والصراع الطبقي، سينا للنشر، مصر، 1989، ص39

المصدر السابق ، ص42

جورج قرم ،مصدر سابق ، ص98

فرانسو لوجاندر ، وجوه العنف المتعددة في المجتمع ،ترجمة الياس زحلاوي ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد،1995، ص35

Dowse Rober and Hughestohn ,political sociology john wily and sons ,london ,1972,p411 Ibid Ibid Ibid

فرانسو لوجاندر ، مصدر سابق ، ص 39

عبد الرضا الطعان' تاريخ الفكر السياسي،دار الحكمة للطباعة والنشر بغداد ، 1992 ، ص377

المصدر السابق ، ص564

W.wright Milrs , The power elites . Oxford university, press,London1991, p515

فرانسو لوجاندر ، مصدر سابقً ،ص42

محمد يحياوي ، من اجل نظام اقتصادي دولي جديد ، ترجمة جمال مرسي ، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر الجزائر ،1981،ص

فرانسو لوجاندر ، مصدر سابق ،ص 36

رفيق حبيب ، مصدر سابق ، ص37

Dennis pirages, mansging political conflict , Nelson,London , 1976,p126

Dose and Hugestohn ,op,cit ,p423

الفن توفلر ، تحول السلطة ، المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الحادي والعشرون، طبعة اتحاد الكتاب العربي ،1991، ص8

جورج قرم ، مصدر سابق ، ص 102